وقفة

▪ عالية طالب

الشهادة الجامعية قبل الإعدادية!

أغرب ما سمعته دائما يصدر عن بلدي الجريح، وأصعب ما نعيشه ان نرى العجب في بلد اختلطت فيه الأوضاع لأسباب كثيرة ، منها ما فعله النظام السابق بتشريد أبنائه إلى بلدان الله ومنها ما ساهمت الظروف العجائبية في صنعه وتحويله إلى واقع فنطازي ، ومن هذه السريالية العجيبة ما أصدرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية بكتابها المؤرخ في ٤-٥-٢٠١١ والذي جاء إلحاقا بكتابها المرقم ١٢س-٤١٤ في ١٧-٢- ٢٠١١والموجه إلى دائرة البعثات والعلاقات الثقافية بعد مذكرة لهيئة الرأي، وتشير فيه إلى معادلة شهادة الحاصلين على شهادة جامعية أولية وعليا من الحوزات الدينية في الجمهورية الإسلامية قبل حصولهم على شهادة الإعدادية !! وتتم هذه المعادلة عبر إجراء امتحان لهم في التخصصات الإنسانية والعلمية ومنها الأدبي والعلمي والتجاري والصناعي – وعبر الاشتراك في امتحانات الدور الثاني لهذه الاعداديات الأدبية والعلمية وهذا يعني ان هناك من يحمل شهادة أولية وعليا في المجالات الطبية والهندسية أيضا وينتظر ان يداوي الناس أو يبني الجسور والعمارات بعد تعيينه الأكيد في المؤسسات المتخصصة تطبيقا لمبدأ العدالة التي حرمنا منها النظام السابق وهو يهجر الأبناء قبل حصولهم على الإعدادية ليعودوا وهم خريجو جامعات وماجستير ودكتوراه !!

هل يمكن ان تقرر وزارة متخصصة بمثل ما تقرره وزارة التعليم العالي لدينا ؟ وهل يمكن لأي بلد ان يصدر أوامر سريالية مثلما نفعل نحن ؟ وكيف يمكن ان نسلم أرواح أجيالنا وطلبتنا لأشخاص لم يمروا بالتسلسل التدريسي المطلوب في العالم كله ، ذكرني هذا بما حصل لأبناء العراقيين في مدارس جمهورية مصر العربية التي لجأنا إليها بسبب تردي أوضاعنا الأمنية إذ لم تقبل مدارسها الابتدائية تسجيل طلبتنا لأننا لم نجلب معنا شهادة تثبت أنهم سجلوا في رياض الأطفال وتخرجوا منها بما يؤهلهم للدراسة في المدارس الابتدائية ، وكثير من العوائل أضاعت سنوات من عمر أبنائها وهي تحاول ان تحصل من العراق على شهادة من أية روضة للأطفال سبق ان سجلوا فيها ومعروف اننا لا نهتم كثيرا لهذا الأمر وليس كل أبنائنا مسجلين في الروضات عدا من تكون أمهاتهم موظفات ومجبرات على ترك أطفالهن .

شعرت بأنني اسمع خبرا لا علاقة له بالعراق، وبأنني أتمتع بظاهرة حول ذهني لم تصب عراقيا من قبل ، وبأننا لابد من ان نجد تفسيرات مفهومة لهذه القرارات ليس لأنها تتعلق باجتهادات معينة بل لأنها ذات علاقة بمستقبل العراق العلمي والأكاديمي والذي تمتع طوال حياته برصانة علمية مشهودة برغم كل ظروف الحروب والحصار والقتل والسجون والاضطهاد بقيت المؤسسة العلمية العراقية راقية في قراراتها المدروسة بعناية تامة .

ترى أين سنجد التفسير الحقيقي لدخول حامل شهادة الماجستير والدكتوراه إلى امتحانات الدراسة الإعدادية كطالب خارجي ليكمل مستلزمات تعيينه في جامعات العراق التي باتت اليوم تشهد الكثير من المستجدات العلمية واللاعلمية ودائما ما خفي كان أعظم والحمد لله .

المالكـي : مستعدّ لمواجهة المليشيات المدعومة من قبل إيران

علاوي يؤكد أن الحكومة لن تنهار بسبب طهران وواشنطن

□ عن نيويورك تايمز

المالكي خلال لقائه اوباما امس... أ.ف.ب

تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي بانه سيواجه و بشدة اي تدخل ايراني في العراق بعد مغادرة القوات الاميركية.

و قال في مقابلة مع صحيفة وول ستريت قبل زيارته الرسمية لواشنطن، بان من مصلحة العراق ان تنشغل الدول بشؤونها الخاصة و تبتعد عن التدخل في شؤونه.

واضاف قائلا "اذا كان عذر ايران هو ان وجود القوات الاميركية على التراب العراقي يشكل تهديدا للأمن القومي الايراني، فان هذا التهديد قد انتهى، و انتهت معه كل الافكار و الحسابات و احتمالات التدخل في شؤون العراق تحت اي مسمى آخر".

من المؤمل ان يلتقي المالكي الرئيس الاميركي باراك اوباما في البيت الابيض في محاولة لتطمين الغرب بشأن استقلال العراق و استقراره بعد ان انهت الولايات المتحدة حربا دامت تسع سنوات، ذهب ضحيتها ما لا يقل عن مئة ألف عراقي و اربعة آلاف و خمسمئة عسكري اميركي حسب احصاءات البنتاغون للعام الماضي، وانفقت الولايات المتحدة عليها حوالي ترليون دولار .

كان المالكي –الذي يبقى شخصا حاسما في العراق وفي الاقليم ككل– يمشي على حبل مشدود بين النفوذين الاميركي والايراني، منذ ان تولى المنصب عام ٢٠٠٦ في ذروة الحرب الطائفية في العراق. وبينما يريد المالكي علاقة ستراتيجية قوية طويلة الامد مع الولايات المتحدة ، فهناك حدود لاستمراره من دون معاداة بعض الشركاء في حكومته الائتلافية والمدعومين من ايران– ومعاداة من يسندهم في طهران .

يقول احد المسؤولين العراقيين الكبار ان المالكي لم يكن ليتمكن من ضمان دورة رئاسية ثانية من دون ان يقدم التزاما محددا لايران و حلفائها من العراقيين و هو " اخراج القوات الاميركية من العراق ".

خلال المقابلة التي جرت يوم الجمعة الماضي، قال المالكي انه يشعر اليوم بقلق اكثر حول الدور القوي الذي تلعبه تركيا في العراق و في المنطقة ، الا ان تحذيره النادر لايران يهدف الى تهدئة مخاوف كبار المسؤولين الاميركان و حلفاء اميركا من عرب الخليج في ان العراق سيسقط في احضان ايران مع خروج آخر الجنود الاميركان نهاية الشهر الحالي.

هذه المخاوف اتضحت اكثر مع احتدام الصراع في سوريا، التي خضع العراق لضغط كبير كي يكون الى جانبها. حيث استخدم نظام الرئيس بشار الاسد المحالف لايران قوة وحشية في مواجهة الانتفاضة الشعبية و يواجه اليوم معارضة تسندها الكثير من البلدان العربية و تركيا و الغرب.

وقال المالكي خلال المقابلة ان من مصلحة العراق عدم التدخل في الشأن السوري، و عرض ان يقوم العراق بالتوسط، كما عارض الاجراءات العسكرية الاجنبية هناك و قال ان العراق لا يوافق على المقاطعة الاقتصادية التي اقترحتها الجامعة العربية ضد دمشق خوفا من ان تكون تكرارا للتجربة العراقية التي كان لها الاثر الكبير في الوضع المتردي للمنطقة. وردا على الانتقادات التي تتهمه بدعم نظام الاسد، قال المالكي انه يدعم مطالب الشعب السوري في الديمقراطية والحرية والانتخابات "نحن معهم من كل قلوبنا".

و كشف السيد المالكي بانه ارسل مبعوثا شخصيا الى السيد الاسد في الشهر الماضي يحثه على المبادرة باصلاحات حقيقية واجراء حوار وطني حقيقي على الارض السورية، وكان رد الاسد انه مستعد لذلك .

كان المالكي يقارن ذلك مع ويلات العراق في ظل حكم صدام حيث قال "نحن مع الرأي القائل ان الحرب على العراق و الكوارث التي تلتها لم تكن لتحصل لو ان صدام قد قام بالاصلاحات". اليوم تنتهي الحرب التي بدأت عام ٢٠٠٣ ، و يقوم الجيش الاميركي الان بتسليم المهام لوزارة الخارجية التي ستقود بعثة اجنبية من ١٦ الف شخص بضمنهم المتعاقدون الامنيون.

يقول المسؤولون الاميركان انهم سيقومون بتدريب الشرطة والقوات المسلحة العراقية وفي الوقت نفسه يقومون بتطوير المؤسسات المالية والقضائية والزراعية و غيرها .

وحذر القائد العسكري الاميركي في العراق الجنرال لويد اوستن من ان ايران تدعم مليشيات في العراق من اجل السيطرة على السلطة كما فعل حزب الله في لبنان .

من جانبها انكرت ايران دعمها المليشيات او السعي الى دور في الشأن السياسي العراقي . في الوقت نفسه حذر الجنرال اوستن و السفير الاميركي في العراق جيمس جيفري من سعي المجاميع المسلحة المرتبطة بالقاعدة وغيرهم من الموالين لنظام صدام الى زيادة حريتها في العمل بعد رحيل الاميركان خاصة في الشمال حيث تتنافس الحكومة المركزية مع اقليم كردستان حول الارض و النفط.

اقترح المالكي ان لديه القدرة للضغط على ايران كي تنهي تدخلاتها في العراق بعد طرد اعضاء منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة بمساعدة الامم المتحدة نهاية العام الحالي ، حيث قال " لم يعد لايران حجة للتدخل في الشؤون العراقية بشكل مباشر او عن طريق بعض الكتل والأحزاب".

وقال انه مستعد لمواجهة المليشيات المدعومة من ايران مرة اخرى اذا دعت الضرورة كما فعل خلال حملة صولة الفرسان عام ٢٠٠٨.

واضاف ان " القوات الامنية العراقية قادرة على دحر اي طرف او مليشيا تحمل السلاح ". لكن في عالم السياسة العراقية المنقسمة – الذي بني، بعد الاجتياح الاميركي، على الانتخابات والمحاصصة العرقية و الطائفية الهشة – فان السيد المالكي يبدو لمنافسيه و حلفائه بانه شخص يلعب لعبة شد الحبل بين ايران والولايات المتحدة على مدى سنوات من اجل الاحتفاظ بمنصبه والسيطرة على القوات الامنية.

كان اختيار المالكي رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٦ حلا وسطا، وحصل على دورة رئاسية ثانية بعد انتخابات متعرجة و عملية تشكيل حكومة دامت لحوالي عشرة اشهر.

و كان عليه ان يلتفت الى التيار الصدري من اجل التمسك برئاسة الوزراء، ثم دخل في تحالف غير مريح مع الكتل السنية و الكردية من خلال صفقة رعتها الولايات المتحدة.

في مقابلة منفصلة هذا الشهر وصف اياد علاوي، المنافس الرئيسي للمالكي في انتخابات العام الماضي، العملية السياسية في العراق بانها فاشلة لكنه قال ان الانسحاب منها ليس هو الحل المناسب، حيث قال " لن تنهار الحكومة لأنها مدعومة من ايران و اميركا ".

انعكاسا لالتزاماته السياسية المعقدة، فقد اتخذ المالكي موقفا متشددا عند سؤاله ما اذا كانت هناك اتفاقية حول الحجم النهائي للبعثة الدبلوماسية الاميركية في العراق و احتمال بقاء بعض المدربين العسكريين الاميركان بعد انسحاب القوات.

وقال لن يبقى في العراق اكثر من ٧٠٠ مدرب و لن يتمتعوا بالحصانة القانونية التي كانت سببا في فشل المفاوضات بين الجانبين. واضاف المالكي "نحن نتعامل دبلوماسيا مع اميركا الان، لهم ما لنا و عليهم ما علينا . فاذا ابقوا الف شخص في العراق ، سنبقي الفا في اميركا ، و اذا فتحوا عشر قنصليات فسنفتح عشرا مثلها".

■ ترجمة: المدى

التقرير الامني

الحكومة تخلي الجنوب من الأميركان بتسلّم قاعدة الإمام علي

المكتب الإعلامي للقاعدة بقبضة القوات الأمنية.. وديالى تفتح طرقها المغلقة

من المؤمل ان تتسلم بغداد احدى القواعد المهمة جنوب البلاد نهاية الاسبوع المقبل، في وقت تستمر عمليات القوات الامنية لملاحقة المشتبه بانتمائهم الى الجماعات المسلحة. وتسلمت الحكومة العراقية حتى الآن ٥٠٢ من القواعد وتبقى موقعان وآخر صغير في البصرة سيجري تسليمها قبل نهاية الشهر الحالي. وكانت الحكومة العراقية قد تسلمت الأحد من القوات الأميركية قاعدة كالسو في منطقة تابعة لناحية الإسكندرية الواقعة على بعد ٥٠ كلم جنوب بغداد.

قطعات عسكرية اميركية مغادرة (أرشيف)

□ بغداد/ متابعة المدى

وقال احمد الشيحاني عضو اللجنة الحكومية لتسلم المواقع العسكرية من القوات الأميركية لوكالة كردستان للأنباء "سيكون يوم الخميس المقبل موعد تسلم قاعدة الإمام علي العسكرية في محافظة ذي قار" بجنوب بغداد.

وتعمل القوات الأميركية حاليا على استكمال انسحابها العسكري الكامل من العراق بحلول نهاية العام الحالي وفقا لاتفاقية أمنية موقعة بين بغداد وواشنطن.

وتابع الشيحاني قائلا "بعد عملية التسليم (لقاعدة الإمام علي) تصبح المحافظات الجنوبية خالية من القوات الأميركية ماعدا محافظة البصرة".

وقال إن القوات الأميركية ستخرج نهائيا في ٢٠ من الشهر الحالي وسيعلن العراق بعد ذلك خلوه من أي تواجد عسكري أميركي.

وغادرت قافلة تضم مئات العربات المدرعة الأميركية العراق قبل يومين في احدث مرحلة من الانسحاب من البلاد.

وتحركت القافلة العسكرية عبر الصحراء باتجاه الكويت. ويغادر جنود وشاحنات العراق يوميا.

الى ذلك، أعلنت مديرية شرطة الأقضية والنواحي في محافظة كركوك، الاثنين، عن اعتقال قياديين اثنين بتنظيم دولة العراق الإسلامية، مشيرة إلى أن المعتقلين مسؤولان عن المكتب الإعلامي للتنظيم جنوب غرب كركوك.

وقال مدير شرطة الأقضية والنواحي العميد سرحد قادر "، إن "قوة مشتركة من المديرية والجيش العراقي نفذت، ظهر امس، عملية دهم وتفتيش في حي الثورة، وسط قضاء الحويجة، (٥٥كم جنوب كركوك)، اعتقلت خلالها مطلوبين اثنين وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب"، مبينا أن "المعتقلين مسؤولان عن المكتب الإعلامي لتنظيم دولة العراق الإسلامية".

وأضاف قادر أن "القوة المشتركة ضبطت خلال العملية أجهزة حاسوب وطابعات ومنشورات وأقراص مدمجة تحتوي على الأنشطة المسلحة والعمليات الإرهابية ضد المدنيين والقوات الأمنية"، مشيرا إلى أن "عملية الاعتقال استندت إلى مذكرتي قبض رسميتين صدرتا عن محكمة كركوك".

وفي كركوك ايضا، أفاد مصدر في قيادة الفرقة ١٢ للجيش العراقي، الاثنين، بأن قوة عسكرية اعتقلت سبعة أشخاص يشكلون عصابة بينهم مطلوب بتهمة "الإرهاب" اعتقلوا في سلسلة عمليات دهم جرت بمناطق متفرقة من المحافظة.

وقال المصدر إن "قوات أمنية من الشرطة نفذت، ظهر امس، سلسلة عمليات دهم وتفتيش في مناطق بعقوبة وناحية هبهب (١٨كم شمال غرب بعقوبة)، ألقت القبض خلالها على ستة أشخاص بينهم ثلاثة مطلوبين للقضاء العراقي، أحدهم وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وتنص المادة أربعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥ على أن من الأعمال التي تعد إرهابية العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم البعض وبالتحريض أو التمويل.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوات الأمنية اقتادت المعتقلين إلى أحد مراكز الاحتجاز لإجراء التحقيقات اللازمة معهم".

كما أعلنت قيادة عمليات ديالى، الاثنين، عن فتح عدد من الطرق المؤدية إلى الأسواق الرئيسية بعد أن تم إغلاقها منذ أشهر لأسباب أمنية، في ما أكدت أنها وضعت خططاً أمنية لضمان عدم وقوع أي خرق.

وقال المتحدث الإعلامي باسم قيادة عمليات ديالى المقدم غالب عطية إن "قيادة العمليات أعطت الضوء الأخضر بفتح بعض الطرق المؤدية إلى الأسواق الرئيسية وخاصة في مدينة بعقوبة وضواحيها، والتي تم إغلاقها قبل أشهر عدة لأسباب أمنية".

وعزا عطية السبب إلى حل الاختناقات المرورية وخلق انسيابية ومرونة في حركة السيارات ورفع العبء عن كاهل العاملين في الأسواق"، مشيراً إلى أنه "تم وضع خطة أمنية مشددة لحماية الأسواق بعد فتح الطرق لضمان عدم حدوث أي خرق أمني".

أكدت لجنة الخبراء النيابية المعنية بتسمية مفوضية عليا لحقوق الانسان في العراق، الاثنين، ان المرحلة الثالثة ستبدأ اليوم الثلاثاء والتي تتضمن اجراء مفاضلة بين المتقدمين الذي اجتازوا المرحلة الثانية والبالغ عددهم ١٦٢ شخصاً. ويقضي قانون مفوضية حقوق الإنسان الذي اقره مجلس النواب العراقي بضرورة ان يتكون مجلس المفوضين من ١١عضوا على ان تشغل النساء ثلث المقاعد. وقالت عضو اللجنة اشواق الجاف لوكالة كردستان للأنباء امس إن "لجنة الخبراء ستعقد يوم غد الثلاثاء اجتماعا يتم خلاله الاتفاق على بدء المرحلة الثالثة وهي النظر بالمتقدمين الى عضوية المفوضية البالغ عددهم ١٦٢ شخصاً". واوضحت الجاف أنه "خلال المرحلة الثالثة سيتم وفقا لمعيار الكفاءة تقليص عدد المتقدمين من ١٦٢ الى ٥٠ شخصاً".

■ المصالحة الوطنية تساند دعوة زعيم التيار الصدري

كشفت مستشارية المصالحة الوطنية، الاثنين، عن تأييدها مبادرة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الداعية الى توقيع الكتل السياسية على ميثاق شرف لمرحلة ما بعد الانسحاب الاميركي من العراق نهاية الشهر الحالي.

وقال مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي لوكالة كردستان للأنباء، إنه "من الضروري أن يتعاهد الساسة العراقيون على وحدة العراق ووحدة الصف وصيانة الانجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية".

واوضح الخزاعي أن "مبادرة السيد مقتدى الصدر تعتبر أمراً ضرورياً كما انها ستنعكس بشكل ايجابي على مجمل الوضع في البلاد للمرحلة المقبلة".

وكشف الصدريون عن تشكيل لجان متخصصة تعمل على ترسيخ مبادئ الميثاق والحوار حول النقاط الخلافية بين الاطراف السياسية ابرزها تعديل الدستور والاقاليم وتوسيع الصلاحيات وآليات ادارة السلطة في البلاد.

■ شنشل والجبوري يتنافسان على رئاسة المساءلة والعدالة

أعلن نائب عن القائمة العراقية عن ترشيح الكتل السياسية نائبين الأول من العراقية والآخر من التيار الصدري لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة .

وقال النائب ياسين العبيدي إنه "تم ترشيح النائب عن القائمة العراقية صلاح الجبوري وعضو التيار الصدري فلاح حسن شنشل لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة التي تدار حالياً بالوكالة".

وأضاف ان "اسماء المرشحين سيتم ارسالها الى رئاسة الوزراء لاقرارها ومن ثم ارسالها الى مجلس النواب للتصويت عليها"، مبيناً ان "الترشيح كان من مختلف الكتل السياسية". يذكر ان مجلس النواب صوت في ٢٤ من شهر ايلول الماضي على قانون النزاهة الذي يعمل على ارتباط هيئة النزاهة بالمجلس بشكل مباشر لا سيما من ناحية تسمية رئيس الهيئة.